

Distr.  
GENERAL

A/48/597  
23 November 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH/ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البنود ١٢ و ٢٨ و ٣١ و ٥٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣  
و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤  
و ١٠٩ من جدول الأعمال

### تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

### حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

### بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

### التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

### أزمة الديون الخارجية والتنمية

### التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

### الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

### التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

### المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

### تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

### البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

### تنمية الموارد البشرية

### التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا، النسختين الاسبانية والانكليزية من الاستنتاجات والقرارات والاعلانات التي اعتمدها مجلس أمريكا اللاتينية، الهيئة العليا للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في اجتماعه الوزاري العادي التاسع عشر، المعقود في كراكاس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٢٨ و ٣١ و ٥٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) بدرو بلاندينو  
السفير والممثل الدائم  
رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية  
في تشرين الثاني/نوفمبر

## المرفق

الاستنتاجات والمقررات والاعلانات التي اعتمدها مجلس  
أمريكا اللاتينية في اجتماعه الوزاري العادي التاسع عشر،  
المعقود في كراكاس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين  
الأول/أكتوبر ١٩٩٣

استنتاجات المجلس تنفيذًا لبرنامج العمل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤

١ - تحليل التصورات على المدى الطويل

وافق المجلس، بعد دراسة الوثيقة التي أعدتها الأمانة الدائمة بشأن التوقعات على المدى الطويل "تصورات التغير العالمي" (SP/CL/XIX.0/DT No.13) على أنه ينبغي للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (المنظومة) أن تسهم في صياغة استراتيجيات عالمية للعمل الاقتصادي الخارجي للمنطقة ذات رؤية مستقبلية مما يسمح لها بالتصرف على نحو مناسب وكاف إزاء العمليات الجديدة التي تحدث في النظام العالمي. وفي هذا السياق، أوصى الأمانة العامة بما يلي: '١' أن تضطلع، بدعم من المؤسسات الأخرى في المنطقة، بإقامة اتصالات وأن تجري تبادلاً في الآراء ودراسات مع المراكز الدولية للبحث المتخصصة في هذا المجال مما يسمح لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومراكزها ومؤسساتها باكتساب معارف وفيرة وبالمساهمة في تلك الأعمال؛ '٢' أن تواصل على نحو منتظم تعميق وإجراء دراسات عن التطور المقبل للنظام العالمي وإمكانيات عمل المنطقة في إطاره؛ '٣' ولهذا الغرض، يقرر أن تدعو الأمانة الدائمة خلال عام ١٩٩٤ إلى عقد اجتماع للخبراء يضم المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص.

٢ - برنامج للتنمية

لاحظ مجلس أمريكا اللاتينية مع الارتياح المبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة في "برنامج للتنمية" وهي الوثيقة المقدمة إلى اجتماع القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات المجموعة الإيروأمريكية المعقود في سان سلفادور دي باهيا، البرازيل، في تموز/يوليه ١٩٩٣. وتتضمن تلك الوثيقة طروحا تتيح تأكيد ودعم موقف بلدان المنطقة فضلاً عن البلدان النامية الأخرى في تناول هذا الموضوع الهام، الذي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة فعلاً استجابة للمبادرة التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧.

٣ - تمويل التنمية والديون الخارجية

جرى تأكيد ما تتميز به النظرة الشاملة للتمويل الخارجي للتنمية في المنطقة من عدم تيقن، كما جرى التأكيد على ضرورة الحد من التفاؤل نظراً لاحتمال حدوث أزمة جديدة في التمويل الخارجي على المدى المتوسط. وفي هذا السياق، جرى التشديد على الفائدة التي تعود من تعزيز عمليات تحليل احتمالات تدفقات رؤوس الأموال على المنطقة. كما جرى التشديد على أهمية انتهاج سياسات اقتصادية كلية ملائمة

أو تعزيزها ووضع الاجراءات المشتركة في صيغتها النهائية، على سبيل المثال في مسألة تشجيع الاستثمارات الخارجية وتبادل الخبرات في مجال فتح القطاعات المالية.

وأيد المجلس كذلك الاقتراح الوارد في "برنامج للتنمية" والداعي إلى إجراء تحليل لتوازن واحتمالات العلاقات القائمة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤسسات بريتون وودز، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء عمل تلك المؤسسات. وسيقدم التحليل السالف الذكر إلى اجتماع محافظي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأسبانيا والفلبين، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

#### ٤ - مؤتمر قمة اجتماعية في عام ١٩٩٥

نظرا للأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء لموضوع التنمية الاجتماعية والأنشطة التي اضطلعت بها المنظومة في هذا الصدد، جرى الاتفاق على أن تشجع الأمانة الدائمة وأن تتعاون بنشاط مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعداد موقف المنطقة أمام مؤتمر القمة الاجتماعية لعام ١٩٩٥. وفيما يتصل بهذا الموضوع نفسه، رئي أنه من الملائم أن تجري المنظومة تحليلا لمستوى النفقات الاجتماعية الأمثل.

#### ٥ - المساعدة التقنية في مجال التجارة الدولية

وافق المجلس على أن يصاغ، لعام ١٩٩٤، أربع مبادرات تحظى بتأييد الدول الأعضاء لدى اشتراكها في المفاوضات التجارية الدولية:

(أ) إعداد خلاصة وافية بالحواجز التجارية التي تواجه صادرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أسواق البلدان الصناعية؛

(ب) دراسة الآثار المترتبة على الانفتاح التجاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنسبة لاقتصادات البلدان الصناعية من حيث مصادر العمل والصادرات؛

(ج) تحليل تدابير الدعم المأخوذ عمليا في البلدان الصناعية وآثارها على بلدان المنطقة والعلاقات التجارية الدولية بأسرها؛

(د) عقد حلقات عمل بشأن قواعد المنشأ.

وأوصى المجلس كذلك بإجراء دراسات وعقد حلقات دراسية واجتماعات بشأن المواضيع الجديدة المدرجة في جدول الأعمال التجاري الدولي.

ومن ناحية أخرى، طلب المجلس من الأمانة الدائمة أن تعد، بدعم من برنامج التعاون التقني المعني بالتجارة والعلاقات التجارية الدولية من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقييماً لنتائج جولة أوروغواي بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حيث الوصول إلى الأسواق، على أن يتضمن العناصر التالية:

- (أ) العروض المقدمة من بلدان المنطقة في جولة أوروغواي؛
- (ب) العروض المتعلقة بالتنازلات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية بشأن المنتجات ذات الأهمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ج) تقلص نظام الأفضليات المعمم نتيجة للعروض المقدمة من البلدان المتقدمة النمو؛
- (د) ازدياد واردات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتيجة لجولة أوروغواي.

#### ٦ - تحليل العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة

جرى الاتفاق، في هذا الصدد على توصية الأمانة الدائمة بأن تضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل المتوخى في النقطة ثانياً ٥ من الوثيقة رقم ٨ "العلاقات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقرير واقتراحات بشأن إدارة العلاقات الاقتصادية" مع التعديلات التي جرت الموافقة عليها في الاجتماع، بما في ذلك مواصلة الأعمال المتصلة بالخريطة الاقتصادية الاستراتيجية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمنطقة.

#### ٧ - العلاقات مع الجماعة الأوروبية

نظراً لأن المرحلة الأولى من "مشروع إضفاء الطابع الإقليمي على القطاع الانتاجي - الجماعة الأوروبية" ستنتهي في شباط/فبراير ١٩٩٤، أوصى مجلس أمريكا اللاتينية الأمانة الدائمة بأن تبذل، بالتعاون مع غيرها من الكيانات الإقليمية والدولية وتلك التابعة للجماعة الأوروبية، المساعي من أجل الحصول على دعم الهيئات المالية والتعاونية بهدف تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع. وتتألف هذه المرحلة من تحقيق الاتصال بين منظمي المشاريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونظرائهم في المناطق الأوروبية المختلفة بغية جني الفوائد في مجالات الاستثمارات والتكنولوجيا والتجارة. ومن ناحية أخرى، أيد المجلس الأدوار التي قامت بها الأمانة من أجل تنشيط المرحلة الثانية من "البرنامج المشترك بين الجماعة الأوروبية والمنظومة في مجال التكنولوجيا الاحيائية".

#### ٨ - العلاقات مع اليابان وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

رأى مجلس أمريكا اللاتينية أن المساعي التي تبذلها الأمانة الدائمة ذات أهمية فيما يتعلق ببرنامج العمل على المدى المتوسط مع اليابان الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية للمنطقة مع ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، جرت توصية الأمانة الدائمة بإقامة اتصالات مع المؤسسات العامة والخاصة اليابانية بهدف التعجيل بالأعمال المحددة المتوخاة في ذلك البرنامج. وكرر المجلس، بنفس الطريقة، الاعراب عن اهتمامه بما اضطلعت به الأمانة في مجال تنمية العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة في الصين وبلدان جنوب شرقي آسيا بغية تحسين قدرات الدول الأعضاء المتعلقة بالإعلام وتحليل العمليات الاقتصادية في تلك المنطقة.

#### ٩ - التكامل الإقليمي

جرى التأكيد على أهمية تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين المسؤولين عن السياسات التجارية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها أحد تدابير تيسير التقارب التدريجي لصكوك كل منها في هذا المجال والاشتراك في تشكيل مجال اقتصادي مشترك في المنطقة. وفي ذلك الاجتماع جرى أيضا تحليل مميزات التجارة الدولية وصلتها الوثيقة بالتجارة الإقليمية. وفي هذا السياق بهذا المعنى، وافق مجلس أمريكا اللاتينية على أن يوصي الأجهزة المعنية التابعة لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تنظر في المقترح المقدم من الأمانة الدائمة للمنظمة بعقد اجتماع للمسؤولين عن السياسات التجارية في الدول الأعضاء للمنظومة، وعددها ٢٧ دولة، وممثلي مختلف عمليات وخطط التكامل القائمة في المنطقة بدعم تقني من المنظومة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من المؤسسات، على سبيل المثال برنامج التعاون التقني المعني بالتجارة والعلاقات التجارية الدولية من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وجرى التأكيد على أهمية، في جميع جوانب عملية التكامل، مشاركة الجهات الاقتصادية وفي هذا السياق جرى دعم عقد اجتماعات والاضطلاع بالأنشطة الجارية، ولا سيما تلك المتصلة بالقطاع الخاص والعمال والجامعات.

ومن ناحية أخرى، أبرز أهمية نشر المعلومات عن التكامل عن طريق "مشروع الاتصال من أجل التكامل" بين المنظومة ومكتب المستشار الإقليمي للاتصالات لأمريكا اللاتينية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

#### ١٠ - المحفل الإقليمي المعني بالسياسة الصناعية والمؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية

##### الصناعية

نظرا لأهمية هذا الموضوع وفائدته قررت الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عقد الاجتماع الأول للمحفل الإقليمي المعني بالسياسة الصناعية، الذي اتفقت عليه أثناء المؤتمر الإقليمي المعني بالتصنيع، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤ وطلبت إلى الأمانة الدائمة القيام بالتحضيرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وأعرب المجلس عن أمله في أن تتمكن هذه المبادرة من توسيع الحوار القائم بين الجهات المعنية بعملية التصنيع والتنمية التكنولوجية، مما يسهل أنشطة التنسيق والتعاون لما فيه صالح

المنطقة. وأكد الوفد البرازيلي من جهة أخرى العرض الذي تقدمت به حكومته لاستضافة الاجتماع الأول للمحفل الإقليمي المعني بالسياسة الصناعية. وقد رحب المجلس بذلك العرض.

وأقر المجلس الوثيقة الختامية لاجتماع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الإقليمي المعني بالتشاور والتنسيق الذي عقد من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وهي وثيقة تدعو بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن تحدد موقفها بشأن المعايير الجديدة التي ينبغي أن تنظم عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، كي يتسنى تحديدها أثناء المؤتمر العام الخامس للمنظمة.

#### ١١ - الملكية الفكرية

صدرت إلى الأمانة الدائمة توصية تدعوها إلى أن توجه الدعوة، بالتشاور مع الحكومات والمؤسسات المعنية، لعقد الاجتماع الرابع لمحفل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالملكية الفكرية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٤.

#### ١٢ - البرنامج المشترك بين منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية

هنا مجلس أمريكا اللاتينية الأمانة الدائمة على قيامها منذ عام ١٩٩٣، بتنفيذ برنامج يرمي إلى توطيد العلاقات بين منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية في المجالات التي تقع في دائرة مسؤوليات المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأحاط مجلس أمريكا اللاتينية كذلك علما بما أعلنه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أنه سيدعم هذا البرنامج الذي ستضعف أنشطته تبعا لذلك.

#### ١٣ - البيئة والتنمية

إن من الأهمية بمكان أن تبذل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية جهودا لتنسيق مواقف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بأعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. فهذا المحفل، تحدد فيه آليات الشروع في تقييم جدول أعمال القرن ٢١ وتتخذ قرارات مثل القرارات المتعلقة ببرنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات أو تنظيم اجتماعات بين الدورات تستكمل الجهود المبذولة على المستوى الوطني لوضع مفهوم التنمية المستدامة موضع التطبيق.

#### ١٤ - إجراءات دعم المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف

إن الممارسة المتمثلة في تنظيم اجتماع لتبادل الخبرات والمساعدة التقنية في مواضيع ذات أولويات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، هي مظهر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها المجلس في سياق الدعم التقني الذي تقدمه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لتعزيز القدرة التفاوضية لدولها الأعضاء.

ووافق المجلس في هذا الصدد على أن تعقد في عام ١٩٩٤ اجتماعات تقنية تتناول بخاصة العلاقات القائمة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وآفاق التمويل الخارجي والإعلان عن المناقصات الدولية والتنمية الاجتماعية وتمويلها، وتعزيز الاستثمارات، والمفاوضات مع نادي باريس، وتعزيز الصادرات، والتحول إلى القطاع الخاص.

#### ١٥ - لجان العمل والهيئات الدائمة

صدرت توصية إلى الأمانة الدائمة بأن تواصل دعم لجان العمل والهيئات الدائمة في تحقيق أهدافها مما يمكن في نفس الوقت من تعزيز الترابط القائم بين مختلف أنشطة التعاون الجارية في مختلف الأقاليم الفرعية في ميادين مماثلة أو متممة. وتم الاتفاق على أن ترسل البلدان الأعضاء إلى الأمانة الدائمة ملاحظاتها على الوثيقة ١٧ المعنونة "التعاون الإقليمي المضطلع به في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية: عناصر للبحث عن أفكار تجديدية"، الرامية إلى تشجيع المبادرات ذات الصلة بهذا المجال.

#### ١٦ - موعد ومكان انعقاد الاجتماع العادي المقبل لمجلس أمريكا اللاتينية

شكر مجلس أمريكا اللاتينية الحكومة المكسيكية على استعدادها لاستضافة اجتماعه العادي العشرين في مدينة مكسيكو، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤.

طبقا لما ورد في اقتراح الوفد المكسيكي، إذا أمكن أي في أيار/مايو، رهنا بما ستنتهي إليه المشاورات في هذا الصدد.



### القرار رقم ٣٤٣

الدعم المقدم من الهيئات الدولية وغيرها من المؤسسات  
إلى الأمانة العامة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد اطلع على:

القرار رقم ٣٣٦

وإذ يضع في اعتباره:

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت في دوراتها من الثالثة والأربعين إلى السابعة والأربعين على  
القرارات ٣/٤٣ و ٤/٤٤ و ٥/٤٥ و ٦/٤٦ و ٧/٤٧ المتعلقة بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظومة  
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

وما قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مساهمات سواء عن طريق الإدارة الإقليمية لأمريكا  
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لفائدة الأنشطة  
التي عهدت بها الدول الأعضاء إلى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

وما تحظى به الأمانة الدائمة من دعم متواصل تقدمه لها وكالات وهيئات مختلفة، مثل منظمة الأمم  
المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية،  
ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجماعة الأوروبية والمكتب الاسباني للبراءات والعلامات التجارية،  
في مختلف مجالات العمل التي عهدت للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بها إلى الأمانة الدائمة؛

يقرر:

المادة ١ - الإعراب عن امتنانه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساهمة التي يقدمها للأمانة الدائمة للمنظومة  
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، من خلال المشروع RLA-92-008 امتنانه للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين  
البلدان النامية، والاعراب عن أمله في أن يتوسع نطاق التعاون في المستقبل.

المادة ٢ - الإعراب عن شكره لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية  
الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والجماعة الأوروبية

والمكتب الأسباني للبراءات والعلامات التجارية، لما قدمته من دعم متواصل إلى الأمانة الدائمة لما فيه صالح المنطقة في المجالات التي تحظى بالاهتمام المشترك.

المادة ٣ - دعوة المؤسسات المشار إليها آخفا إلى مواصلة تقديم دعمها لفائدة الأنشطة المضطلع بها في إطار المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بصفتها الوكالة الممثلة لمصالح جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### القرار رقم ٣٤٤

بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

إذ يضع في اعتباره:

أن التعاون التقني الدولي عموما والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوجه خاص، يشكلان أداتين لدعم الخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية والمتعلقة بالسياسة الخارجية للدول الأعضاء،

وأن هناك تراجعا تدريجيا في التعاون الدولي ولا سيما تجاه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

وأن مفاوضات إقرار برامج التعاون أصبحت تقيد، حسبما يلاحظ، شروط متزايدة، أهمها شروط اقتصادية، وأخرى تتعلق بالأنماط الإنمائية أو شروط ذات طابع سياسي أو تتعلق بمشاكل قطاعية محددة؛

وأن سياسة التعاون تحبذ نمطا للتنمية المستدامة يؤكد على تنمية الموارد البشرية، وإدارة التنمية، بما في ذلك المبادرات الخاصة، واعتبار التعاون متمما للجهود الإنمائية المحلية؛

وهذا التعاون أصبح يحاول حاليا، بحكم الاعتبارات المشار إليها سابقا، أن يجمع بين مختلف الأساليب والأدوات والعوامل الفاعلة مما يضع عقبات أكبر أمام مشاركة بلداننا في التعاون الدولي.

يقرر:

المادة ١ - الإعراب من جديد عن أهمية التعاون الدولي في سياق الظروف الدولية الحالية وهو ما يتطلب:

تأمين وجود الأطراف الوطنية والمؤسسية والمالية المناظرة المؤهلة لتأمين التنفيذ الفعلي والفعال للبرامج الإنمائية التي يدعمها التعاون الدولي؛

تحسين آليات المشاركة، حسب التشريعات السارية في كل بلد، ومختلف العوامل الوطنية الفاعلة في برامج التعاون الدولي مثل المنظمات غير الحكومية وشبكات التعاون لما فيه المصلحة المشتركة، والقطاع الخاص، والجامعات والمؤسسات العلمية والتقنية، وما إلى ذلك؛

تحسين النظم الوطنية لإدارة التعاون ووضع خطط إدارة تتسم بالاستقرار والتماسك، ورفع المستوى المهني للفرق العاملة في نظم التعاون، ومواجهة خصائص نظم إدارة بلدان المنطقة المتميزة عن بعضها البعض؛

التأكيد على ألا يكون الامتياز هو المعيار الأوحده الذي تنظر إليه جهات التعاون لدى اختيار مشاريع التعاون، وإنما أن يؤخذ كذلك في الاعتبار معيار الجدوى مما يمكن من الاهتمام بأشد المشاكل الوطنية إلحاحاً.

تحسين نظم التفاوض بشأن التعاون الدولي عن طريق تبادل الخبرات مع مختلف المصادر والقيام لهذا الغرض، بمواءمة منهجيات البرمجة حسب مصدر التعاون، وتصميم المشاريع، ورصد البرامج الموافق عليها ومراقبة المشاريع المنفذة وتقييمها؛

مراعاة ما يلاحظ داخل منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تنوع، وذلك لتحديد مدى أحقيتها بمشاريع التعاون، مما سيقتضي وضع سياسات تسمح بألا تقف بلدان المنطقة في مجملها عند حد المشاركة في نظام التعاون الدولي فحسب، بل والاستفادة منه أيضاً.

المادة ٢ - الإيعاز إلى الأمانة الدائمة بأن تدعو لعقد اجتماع في مقر المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية يتناول دورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موعد أقصاه ٦٠ يوماً ابتداءً من تاريخ قيام مدير البرنامج بتقديم التقرير ذي الصلة إلى مجلس الإدارة. وستعد الأمانة الدائمة لهذا الغرض وثيقة تكون أساساً للمحادثات والمناقشات بشأن المنهجية المتعين استخدامها لتوزيع الموارد المالية المخصصة لدورة البرمجة السادسة.

وستوجه الدعوة لحضور الاجتماع المذكور إلى البلدان الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبقية بلدان المنطقة.

وستعد البلدان المشاركة وثيقة في هذا الاجتماع تلخص الموقف المشترك لمنطقتنا إزاء دورة البرمجة السادسة.

وستدعو الأمانة الدائمة في وقت لاحق لتاريخ ذلك الاجتماع إلى عقد اجتماع آخر في نيويورك قرب انعقاد مجلس الإدارة الذي سيتخذ قراراته بشأن توزيع الموارد المالية المخصصة للدورة السادسة. وستوجه هذه الدعوة بهدف إطلاع بلدان المنطقة على آخر التطورات التي تستجد بعد الاجتماع المزمع انعقاده في كراكاس.

وثمة مواضيع أخرى على هذا الاجتماع أن يتصدى لها وهي تلك المتصلة بالبرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الدورة الخامسة، فضلا عن الجوانب المتصلة بالتنفيذ الوطني وتكاليف الدعم.

ويطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدى توزيعه الموارد من تكاليف دعم خدمات المساعدة التقنية ١ و ٢ أن يراعي النسبة المئوية المرتفعة من التنفيذ الوطني في المنطقة، ولذا أن يخصصها بمبالغ أكبر بكثير من غيرها.

المادة ٣ - مناشدة الدول الأعضاء بأن تنفذ التوصيات التالية في مجال الاستراتيجية الإقليمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية:

(أ) فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية لجهات التنسيق:

مواصلة دعم وتحسين تدريب الموارد البشرية المتصلة بتنظيم وإدارة التعاون التقني الدولي. ولتحقيق هذا الغرض، أوعز إلى الأمانة الدائمة بتعزيز التنسيق اللازم بين الكيانات التي تقدم فعلا برامج تدريب من أجل تحقيق التكامل بينها وزيادة عدد الأشخاص الذين يشاركون في تلك البرامج إلى أقصى حد، مع اعطاء أولوية لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

ومناشدة الحكومات تقديم الدعم من أجل تعزيز أدوات تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات القضائية والمالية والمتعلقة بالأجراءات.

(ب) فيما يتعلق بالقدرات الادارية:

جرى تأكيد ضرورة تنسيق نظم المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني والقائمة في مختلف بلدان المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة (التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الاحالة إلى مصادر المعلومات) ونظام المعلومات الإقليمي المتعلق بالعرض والطلب من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نظام المعلومات المعني بمصرف البيانات الخاصة بالتعاون التقني لأغراض التنمية والتابع للمنظومة) بشأن آثار ما يوجد من مواءمة في المعايير من أجل تجنب ازدواجية الجهود. ولذا أوعز إلى الأمانة الدائمة للمنظومة بإعداد اقتراح محدد يلتزم بالأهداف التي سبقت الإشارة إليها.

وفي هذا السياق، أوعز إلى الأمانة الدائمة بمواصلة المساعي المالية الاضافية من أجل بدء التشغيل الفوري لنظام المعلومات المعني بمصرف البيانات الخاصة بالتعاون التقني لأغراض التنمية والتابع للمنظومة واستغلال التعاون الذي قدمته إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، كما يسمح أيضا بإنشاء مصرف بيانات خاص للمهنيين والاختصاصيين التقنيين لأغراض التعاون في المنطقة.

وفيما يتعلق بآثار المواءمة بين منهجيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمفاوضات المتعلقة به ومتابعته وتقييمه سيجرى تبادل للمعلومات بشأن الخبرات التي اكتسبتها مختلف البلدان في المنطقة. وتحقيقا لهذا الغرض، أوعز إلى الأمانة الدائمة بإجراء دراسة لتيسير تنفيذ منهجية مشتركة.

وتقرر منح امتيازات في وضع المشاريع المتكاملة في البرامج ذات الأولوية لبلدان المنطقة.

(ج) فيما يتعلق بالتمويل:

بصدد المواءمة بين مبدأ تقاسم تكاليف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومستوى تنمية مختلف البلدان، جرت الإشارة إلى أن نمط التعاون هو الذي يسمح بالتنفيذ التضامني بشكل يمكن البلدان الأقل تنمية نسبيا في المنطقة من المشاركة على نحو ملائم في البرامج التي تستخدم طرائق التعاون هذه.

وتقرر تنفيذ آليات الدعم من أجل الحصول على الموارد المالية كمقابل وطني حقيقي في مشاريع التعاون الدولي عموما وفي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفة خاصة.

ومن أجل استغلال الآلية الثلاثية مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية إلى أقصى حد، أوعز إلى الأمانة الدائمة بجمع المعلومات اللازمة القائمة من أجل إبلاغ الدول الأعضاء بها.

وتقرر إنشاء و/أو تعزيز المشاريع الشاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بأموال من أرقام التخطيط الارشادية الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي و/أو غيرها من الموارد المالية.

المادة ٤ - إبراز أوجه التقدم المحرزة في تنفيذ برنامج التقريب بين المشاريع وإعادة تأكيد أهمية الشروع في تنفيذ المشاريع الاقليمية المحددة في ذلك البرنامج.

المادة ٥ - التأكيد مجددا للأمانة العامة على ضرورة الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي جرت الموافقة عليها في إطار المنظومة بتنسيق وثيق مع جهات التنسيق الوطنية بغية تجنب تشتت الجهود ولضمان المشاركة الملائمة من القطاع المسؤول عن هذا الموضوع في كل بلد من البلدان.

المادة ٦ - تكليف الأمانة الدائمة بجمع المعلومات والخبرات القائمة في المنطقة في مجال ادماج القطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني وإبلاغ الدول الأعضاء بذلك.

وكأحد أشكال دعم هذا العمل، عهد إلى الأمانة الدائمة أن تعد، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وثيقة مشروع تهدف إلى تشجيع تبادل الخبرات بشأن السياسات العامة وطرائق ربط القطاع الخاص بالقطاع العام بهدف دعم أعمال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمشاركة القطاع الخاص. وستعمم الوثيقة المشار إليها على الدول الأعضاء قبل نهاية العام كي يمكنها الرجوع إليها.

المادة ٧ - الإحاطة علما بالتوقيع على الاضافة لاتفاق التعاون بين الأمانة الدائمة والمنظمة الدولية للهجرة مما يسمح بدعم حشد الخبراء الذين يضطلعون بتنفيذ أنشطة التعاون التقني الدولي.

ويطلب أيضا من المنظمة الدولية للهجرة، علاوة على الاتفاقات الموقعة مع مختلف بلدان المنطقة، أن تواصل إجراء المفاوضات مع الحكومات المعنية من أجل إبرام اتفاقات مماثلة تسهم في تنفيذ أنشطة التعاون.

المادة ٨ - تكليف الأمانة الدائمة بتعريف مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي باهتمام الدول الأعضاء في المنظومة بأن يتولى أحد مواطني منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إدارة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بمناسبة انتهاء عمل المدير الحالي في مطلع عام ١٩٩٤.

المادة ٩ - توصية رئيس الاجتماع العادي التاسع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية، لدى تمثيله أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن يبذل محاولات كي يمكن للمنطقة أن تشارك، وفقا لامكانياتها، في برامج التعاون التي سيشعر فيها لصالح تنمية هايتي، فضلا عن ضم المنظمات الإقليمية والدولية إليه.

وفي هذا السياق، تكرر تأكيد ما أشير إليه في البيان المتعلق بهايتي والذي جرت الموافقة عليه في الاجتماع العادي الثامن عشر لمجلس أمريكا اللاتينية بأن يطلب إلى الأمين الدائم أن يضطلع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتحديد العناصر الممكنة لبرنامج تعاون فعال من أجل تنمية هايتي.

المادة ١٠ - مناشدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية بأن تدعم أنشطة الأمانة الدائمة في التماسها الموارد اللازمة لتمكينها من تطبيق خطة العمل الواردة في هذا القرار.

المادة ١١ - بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، توصيتي الدول الأعضاء بأن تؤكد أهمية هذا الحدث بأفضل الطرق الملائمة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى التقدم المحرز في المنطقة في مجال التعاون التقني بين البلدان النامية.

المادة ١٢ - الإعراب عن التقدير للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وما قدمته من دعم لتطوير اجتماعات مديري التعاون التقني الدولي وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة والإعراب عن اهتمام المحفل بأن يستمر هذا الدعم مستقبلاً.

### القرار رقم ٢٤٥

#### المتعلق بالتعاون الدولي

#### إن مجلس أمريكا اللاتينية،

#### وقد وضع في اعتباره،

التقلص المنتظم لموارد التعاون الدولي المالية المخصصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وضرورة حصول المنطقة على مزيد من الموارد المالية والتقنية المرصودة لدعم برامج التعاون من أجل التنمية،

#### يقرر:

حث المنظمات الدولية والبلدان المانحة للموارد المالية والتقنية، المرصودة لدعم برامج التعاون الدولي من أجل التنمية، على تخصيص حصة أكبر من هذه الموارد لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظراً لحاجتها الملحة إلى مضاعفة قدرتها على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### بيان بشأن اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة

إن رؤساء وفود الدول الأعضاء، المجتمعين في كراكاس بـ فنزويلا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بمناسبة الاجتماع التاسع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية:

يعربون مجدداً لحكومات المكسيك والولايات المتحدة وكندا عن ارتياحهم للتقدم المحرز لانفاذ اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة؛

يعتبرون أن نفاذ اتفاقية حرية التجارة بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا سيتيح لنصف الكرة الغربي إمكانات جديدة للتجارة الحرة والتنمية؛

يعربون كذلك عن أملهم أن تنتهي عملية التصديق النهائية على هذه الاتفاقية في الآجال التي حددتها البلدان الأطراف وأن يساهم نفاذ هذه الاتفاقية ووثائقها في تحرير التجارة الإقليمية وتعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف.

بيان أصدره الاجتماع التاسع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية  
بشأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد وضع في اعتباره التقييم الدائم لحالة جولة أوروغواي الذي تجريه بلدان المنطقة بدعم من الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومشروع تحرير التجارة بين بلدان أمريكا اللاتينية،

وفي ضوء ما توليه هذه البلدان من اهتمام لتكامل المفاوضات بالنجاح وإفضائها إلى مجموعة اتفاقات شاملة ومتوازنة تراعي مصالحها على نحو كامل وتتيح لها فرصا فعلية للوصول إلى أسواق السلع والخدمات وإقامة نظام للتجارة الدولية له قواعد معززة وفعالة وقابلة للتنبؤ،

يؤكد من جديد الدعم الكامل من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق أهداف جولة أوروغواي والإرادة السياسية الراسخة التي جرى الإعراب عنها على أعلى المستويات في بلدان المنطقة، وهو ما يتضح من البيان الوزاري الصادر في مونتيفيديو في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ومن البيان الرئاسي الصادر في سنتياغو ده شيلي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛

يلاحظ بقلق أنه بدلا من تحقيق تقدم جوهري، تجرى محاولات للتوصل من الالتزام بتحقيق أهداف إعلان بونتا دل إستيه والالتزامات والمواد الواردة في مشاريع "وثيقة دنكل الختامية"، مع انه لم يتبق سوى ٧ أسابيع على الأجل الذي حددته لجنة المفاوضات التجارية لاختتام عملية التفاوض؛

يطلب من المجتمع الدولي بأسره ولا سيما أعلى السلطات السياسية في البلدان الصناعية، الوصول إلى اختتام متعدد الأطراف لجولة أوروغواي يتفق تماما مع التعهدات الواردة في بيان بونتا دل إستيه ومع نتائج اجتماع منتصف المدة في مونتريال في عام ١٩٨٨ وعلى أساس مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للوفود التجارية، التي قدمها آرثر دانكل.



### بيان بشأن هايتي

إن مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، المنعقد في كراكاس بمناسبة اجتماعه العادي التاسع عشر،

وقد وضع في اعتباره قلق المجتمع الدولي وبيانه المتعلق بهايتي الذي اعتمده في اجتماعه العادي الثامن عشر، الذي طلب فيه تكثيف الجهود الرامية لإيجاد حل مؤسسي سريع للحالة التي تتسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية خطيرة في هذا البلد،

يعرب عن تضامنه الكامل مع شعب هايتي وقلقه العميق لغياب النظام الدستوري في هذا البلد،

يوصي الأمانة الدائمة بمتابعة الحالة في هايتي والاستعداد للإسراع، بمجرد عودة الشرعية الدستورية، بتحديد عناصر برنامج تعاوني يقدمه هذا الجهاز إلى ذلك البلد بغية مساعدته على تعجيل تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

### بيان بشأن عمليات التكامل الإقليمي

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد وضع في اعتباره الحالة الخاصة لاقتصادات البلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وهشاشة هذه الاقتصادات،

يؤكد أهمية أن تراعى في عمليات تحرير التجارة مع البلدان الصناعية مصالح وخصوصيات البلدان الصغيرة في المنطقة.

### بيان بشأن توقيع اتفاقية أمريكا الوسطى

#### للتجارة الحرة

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

يعرب عن ارتياحه لإبرام البروتوكول المعدل للاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي فيما بين بلدان أمريكا الوسطى الموقع في مدينة غواتيمالا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويعتبر هذا الصك دليلا على الإرادة السياسية للبلدان في سعيها من أجل المضي قدما نحو التنمية المتكاملة للمنطقة.

— — — — —